الفرق المخالفة في باب الأسماء والصفات

الطالبة:

ريناد محمد البياهي

غفر الله لها ولوالديها وللمسلمين أجمعين

إشراف: د. مريم عبد الله باقازي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خلق الخلق ودلهم عليه، له الأسماء الحسنى والصفات العلا، تنزه عن الشبيه والمثال سبحانه رب متعال، ثم الصلاة والسلام على خير الله محمد بن عبد الله عليه وعلى أله أفضل صلاة وسلام أما بعد:

فإن لله عز وجل أسماء وصفات تليق بجلاله وعظيم سلطانه ذكرها عن نفسه أو أوحى بها إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أمن بها أهل الحق بلا تعطيل ولا تكييف ولا تفويض ولا تشبيه، وضل فيها من ضل وسنذكر في هذا المبحث من ضل في هذا الباب من الفرق الإسلامية، اسأل الله أن يدلنا عليه ويوفقنا إليه.

أولا/ أقسام الناس في التعامل مع أسماء الله وصفاته:

القسم الأول/ من جعلوا الظاهر المتبادر منها هو معنى حق يليق بجلال الله وأبقوا دلالتها على ذلك الظاهر بدون تكييف وهذا هو مذهب أهل الحق أهل السنة والجماعة يقول ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القران والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة.

القسم الثاني/ من جعلوا للمعنى الظاهر معنى في الذهن له وصف ورسم وهؤلاء أهل التشبيه.

القسم الثالث/ من جعلوا للمعنى الظاهر معنى في الذهن له وصف ورسم، ثم إنهم من أجل ذلك المعنى الذي أرتسم في أذهانهم أنكروا صفات الله وهؤلاء هم أهل التعطيل.

ثانياً/ حاصل مذهب أهل التشبيه والرد على شبههم:

هم الذين أثبتوا الصفات لله وجعلوا هذه الصفات مشابهة لصفات المخلوقين، وقيل أول من قال بذلك هو هشام بن الحكم الرافضي.

ويمكن الرد على هذا المذهب الفاسد بعدد من الردود منها:

/1العقل السليم يدل على المباينة والمغايرة بين الخالق والمخلوق.

/2قال الله تعلى (ليس كمثله شيء)

شبهة المشبهة:

قولهم: لا نعقل نزول الله إلا بما نعرف عن النزول ولا نعقل يد الله إلا بما نعرف من أيدينا وهكذا.

الرد/

/1من اثبت اليد لنفسه هو من قال (ليس كمثله شيء).

/2أن مذهبهم الباطل بني على مقدمة باطلة وهي (التشابه في الاسماء يلزم منه التشابه في الصفات) وهذه المقدمة باطلة لان الله قال) ليس كمثله شيء).

/3أن من القواعد العقلية المتفق عليها بين العقلاء (أن القول في الصفات كالقول في الذوات) وبما أن المشبه يقول بأن ذات الله ليس لها مثيل، فكذلك صفاته ليس لها مثل ولا شبه.

/4يتفق العقلاء (على أن الاتفاق في الاسماء بين المخلوقات لا يعني الاتفاق في الحقيقة والمعنى) ، وذلك في ما بين المخلوقين، فلما لا يكون ذلك بين الخالق والمخلوق.

ثالثاً/ مذهب أهل التعطيل وانقسامهم والرد على شبههم:

من جعلوا للمعنى الظاهر معنى في الذهن له وصف ورسم، ثم إنهم من أجل ذلك المعنى الذي أرتسم في أذهانهم وهروباً من الوقوع في التشبيه أنكروا صفات الله، وهو منقسمين إلى أقسام:

- الفرقة الأولى من أهل التعطيل/ وهم من أنكروا اسماء الله وصفاته وهم الجهمية أتباع الجهم بن صفوان .
- الفرقة الثانية من أهل التعطيل/ من أنكر الصفات واثبتوا الأسماء وهذا مذهب المعتزلة.
- الفرقة الثالثة من أهل التعطيل/ من أثبت الأسماء واثبتوا لله بعض الصفات وهذا مذهب الأشاعرة والماتردية وسيتم التفصيل عن هاتين الفرقتين وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.
- الفرقة الرابعة من أهل التعطيل/ من صرفوا اللفظ الظاهر عن ظاهره وجردوه عن الملفوظ وجعلوا المعنى مفوضاً إلى الله، وهؤلاء هم أهل التفويض.

مذهب الأشاعرة/

حاصل مذهب الأشاعرة في الصفات في جميع مراحله:

خلاصة مذهب الأشعرية في باب الأسماء والصفات يتحصل في النقاط الثلاث التالية:

الأولى: اتفقوا على إثبات الصفات العقلية السبع، وهي مجموعة في ابيات من النظم منها

له الحياة والكلام والبصر سمع إرادة وعلم واقتدر

الثانية: اتفقوا على إنكار الصفات الاختيارية في كل المراحل.

الثالثة: اختلفوا في الموقف من الصفات الخبرية.

الماتريدية و (ومفارقتهم للأشاعرة)

الماتدريدية نسبة إلى أبي منصور الماتريدي السمرقندي (ت333 هـ)

في الحقيقة يتفق الماتريدية مع الأشاعرة بشكل كبير لذلك قررنا ذكر أهم نقاط الاختلاف بين المذهبين نظرا لتوافقهما فيما دون ذلك.

الفرق الأول: في صفة الإرادة فقد ذهب الماتريدية إلى أن الإرادة لا تستلزم الرضى والمحبة، وذهب الأشاعرة إلى أن المحبة، والرضى، والإرادة بمعنى، واحد.

الفرق الثاني: في صفة الكلام؛ فقد ذهب الماتريدية إلى أن كلام الله لا يُسمع، وإنما الذي يُسمع عبارة عنه، وذهب الأشاعرة إلى جواز سماع كلام الله، وأن ما سمعه هو كلام الله النفسي.

الفرق الثالث: في صفة التكوين؛ ذهب الماتريدية إلى إثبات صفة التكوين، وهي عندهم صفة أزلية لله تعالى ومعناها: إخراج المعدوم إلى الوجود، وفسروا بها كل الأفعال الإلهية المتعدية، فالخلق والرزق والإحياء والإماتة وغيرها من الأفعال ترجع إلى صفة التكوين، فتلك الأفعال لا بد أن تكون راجعة إلى صفة قائمة بذات الله وهي صفة التكوين، وأما الأشاعرة فإنهم أنكروا صفة التكوين، وجعلوا الأفعال المتعدية؛ كالخلق والرزق والإحياء والإماتة من الصفات الإضافية التي لا تقوم بذات الله تعالى.

مذهب المفوضة/

المفوضة:

تعريف التفويض: هي صرف اللفظ عن ظاهرة، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يُترك ويفوض علمه إلى الله تعالى.

والأصل الذي أقيمت عليه هذه الدعوى يرجع إلى توهم أن إثبات الصفات على ظاهرها يقتضي نسبة النقص إلى الله تعالى، فلم يكن من بد إلا بدعوى أن معانيها ليست معلومة للعباد.

ومن خلال ذلك يتبين أن مقالة التفويض قائمة على ركنين:

الركن الأول: أن ظاهر صفات الله سبحانه كلها أو بعضها يوجب التشبيه.

الركن الثاني: أن معاني صفات الله مجهولة لنا ولا يمكن تعيينها.

وتنقسم المفوضة إلى قسمان:

القسم الأول: من يقول: نصوص الصفات لا تحمل على ظاهرها ولا يعين المعنى المراد منها، لأن ظاهرها يوجب التشبيه.

القسم الثاني: من يقول: إن نصوص الصفات تحمل على ظاهرها، ومع ذلك يقول: لا يعلم تأويلها إلا الله.

فالقسم الثاني يقول بإجراء النصوص على ظاهرها، ولكنه يمتنع عن القول بأن الظاهر هو المراد لله عز وجل، فالقسمان يشتركان في عدم تحديد المعنى من نصوص الأسماء والصفات، ويفترقان في أن: القسم الأول يقول: لا تُجرى النصوص على ظاهرها، والقسم الثاني يقول: تُجرى النصوص على ظاهرها، وقد نسب ابن تيمية رحمه الله القسم الثاني إلى بعض الحنابلة كأبي يعلى وغيره.

أخيراً/ التفصيل في صفة الكلام:

صفة الكلام: صفة ثابتة بالكتاب، والسُّنة، والإجماع، والعقل.

وهي صفة ذاتية فعلية، فالله لم يزل متكلماً، ويتكلم متى شاء. ويقال في الكلام إنه قديم النوع، متجدد الآحاد، أو حادث الآحاد، والحادث هو: المتجدد وليس المخلوق. فآحاد الكلام تقع شيئاً بعد شيء، ككلام الله للملائكة، ثم لآدم بعد خلقه، ثم كلامه مع موسى، وكلامه مع محمد – صلى الله عليه وسلم – ثم كلامه مع أهل الجنة. وقد دلت الأدلة بالقرآن والسُّنة على أن كلام الله بحرف وصوت يُسمع وهذا ما عليه أهل السُّنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((وكما أنه المعروف عند أهل السُّنة والحديث، فهو قول جماهير فرق الأمة، فإن جماهير الطوائف يقولون: عن الله يتكلم بصوت، مع نزاعهم في أن كلامه هل هو مخلوق أو قائم بنفسه قديم أو حادث أو مازال يتكلم إذا شاء، فإن هذا قول المعتزلة والكرامية والشيعية وأكثر المرجئة والسالمية وغير هؤلاء من الحنفية والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والصوفية. وليس من طوائف المسلمين من أنكر أن الله يتكلم بصوت إلا ابن كلاب ومن اتبعه، كما أنه ليس في طوائف المسلمين من قال: إن الكلام معنى واحد قائم بالمتكلم إلا هو ومن اتبعه)).

بدعة الكلام النفسي:

أن ابن كلاب ومن تبعه جعلوا الكلام هو الكلام النفسي، وفي ذلك يقول البغدادي:

((أجمع أهل الحق على أن كلام الله تعالى صفة له أزلية قائمة، وهي أمره ونهيه وخبره ووعيده)) إلى أن قال: ((وقراءة كلامه بالعربية قرآن، وقراءته بالعبرانية توراة، وبالسريانية إنجيل))

عقيدة الأشاعرة في القرآن الكريم:

لما كان الكلام كلام الله عندهم – هو المعنى القائم في النفس، فقد اختلفوا في الفاظ القرآن الكريم، فقيل هي عبارة عن كلام الله والمعبر عنده محمد صلى الله عليه وسلم، أو جبريل عليه السلام وأعتمد المتأخرون انها مخلوقة، خلقها الله في اللوح المحفوظ.

وبهذا وافق الأشاعرة المعتزلة في أن ألفاظ القرآن الذي بين أيدينا مخلوقة.

قال البيجوري ((وأعلم أن كلام الله يطلق على الكلام النفسي القديم بمعنى أنه صفة قائمة بذاته تعالى؛ وعلى الكلام اللفظي بمعنى أنه خلقة وليس لأحد في أصل تركيبه كسب، وعلى هذا المعنى يحمل قول السيدة عائشة: ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى.

واطلاقه عليهما: قيل بالاشتراك، وقيل حقيقي في النفسي مجاز في اللفظي. وعلى هذا كل من أنكر أن ما بين دفتي المصحف كلام الله فقد كفر، إلا أن يريد أنه ليس هو الصفة القائمة بذاته تعالى. ومع كون اللفظ الذي نقرؤه حادثا لا يجوز أن يقال: القرآن حادث إلا في مقام التعليم؛ لأنه يطلق على الصفة القائمة بذاته ايضاً لكن مجازاً على الأرجح؛ فربما يتوهم من إطلاق أن القرآن حادث أن الصفة القائمة بذاته تعالى حادثة، ولذلك ضُرب الإمام أحمد بن حنبل وحبس على أن يقول بخلق القرآن فلم يرض))

ثم قال: ((وقد أضيف له تعالى كلام لفظي كالقرآن فإنه كلام الله قطعاً بمعنى أنه خلقة في اللوح المحفوظ))

وقال الصاوي: ((يعني: أن ماورد من الكتاب والسُّنة مما يوهم الحدوث فإنه محمول على اللفظ الحادث الدال على بعض مدلول الكلام القديم، وهو اللفظ المنزل على النبي – صلى الله عليه وسلم – للإعجاز بأقصر سورة منه، المتعبد بتلاوته، نزل

بالمعنى واللفظ جميعاً من عند الله على الصواب، خلافا لمن قال: نزل بالمعنى على جبريل والعبارة من جبريل، ولمن قال: نزل بالمعنى جبريل على قلب النبي – صلى الله عليه وسلم – والعبارة من النبي، فإن كلا القولين خلاف الصواب))

فتبين أن قولهم عن القرآن: المنزّل لا ينافي قولهم: إن ألفاظه مخلوقة ن ونزولها من عند الله على معنى أنه خلقها في اللوح المحفوظ.

وليس هذا إثباتاً للعلو عندهم! ولهذا قال ابن الأمير في حاشيته: ((قوله: (المنزل) أي: المنزّل حامله ليلقيه لمحمد – صلى الله عليه وسلم – وهو جبريل، ونزل بالمعنى واللفظ جميعاً على الصواب)).

وبهذا يتبين أن متأخري الأشاعرة يقولون: إن اللفظ خلقه الله، وليس لجبريل فيه كسب، فليس هو المعبر ولا النبي – صلى الله عليه وسلم – بل العبارة عندهم خلقها الله تعالى.

" رؤية الله عز وجل "

المسألة الأولى: في إثبات الرؤية:

وقد أتفق أهل السُّنة على أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة؛ لدلالة الكتاب والسُّنة الصحيحة على ذلك.

فمن ذلك:

قوله تعالى: {وجوهٌ يومئِذٍ ناضرة الى ربها ناظرة} [القيامة: 22]

المسألة الثانية: مذاهب الناس في الرؤية:

افترق الناس في الرؤية على ثلاث مذاهب:

الأول: إثبات الرؤية وهو مذهب أهل السُّنة والجماعة كما سبق.

الثاني: إنكار الرؤية: وهو مذهب الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والرافضة.

الثالث: إثبات الرؤية من غير مقابلة، وهو مذهب الأشعرية.

وهذا في حقيقته نفي للرؤية البصرية وجعلها رؤية قلبية أو زيادة علم.

قال الشهرستاني: ((ومن مذهب الأشعري أن كل موجود يصح ان يرى؛ فإن المصححص للرؤية إنما هو الوجود، والباري تعالى موجود فيصح أن يرى وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه في الأخرة، قال الله تعالى {وجوه يومئذٍ ناضرة الى ربها ناظرة} [القيامة: 22،23] الى غير ذلك من الآيات والأخبار. قال: ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة ومكان وصورة ومقابلة واتصال شعاع أو على سبيل انطباع، فإن كل ذلك مستحيل. وله قولان في ماهية الرؤية، أحداهما: أنه علم مخصوص، ويعني بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم. والثاني: أنه إدراك وراء العلم لا يقتضي تأثيرا في المدرك ولا تأثراً عنه.

وقال الإيجي: ((ثم علمت أن الله تعالى ليس جسماً ولا في جهة ويستحيل عليه مقابلة ومواجهة وتقليبُ حدقةٍ نحوه، ومع ذلك يصح أن ينكشف لعبادة انكشاف القمر ليلة البدر، ويحصل لهوية العبد بالنسبة إليه هذه الحالة المعبر عنها بالرؤية)).

وقال: ((الكرامية وافقونا في الرؤية وخالفونا في الكيفية فعندنا أن الرؤية تكون من غير مواجهة؛ إذ يمتنع ذلك في الموجود المنزه عن الجهة والمكان، وهم يدعون الضرورة في أن ما لا يكون في جهة قدام الرائي ولا مقابلاً له، أو في حكم المقابل لايُرى موافقين في ذلك المعتزلة.))

الأيمان بالقدر

الإيمان بالقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان كما في حديث جبريل- عليه السلام - المشهور، قال: ((فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه رسُله واليوم الأخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت)) رواه مسلم (8).

والقدر عند السلف: ((ما سبق به العلم وجرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد)). ولا يتم الأيمان بالقدر إلا بالإيمان بمراتبه الأربعة وهي:

1- العلم: وهي الإيمان بعلم الله الشامل، فهو يعلم ما كان وما سيكون، علم ما العباد فاعلوه قبل أن يخلقهم كما قال تعالى {الم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض أن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير} [الحج:70]
2- الكتابة، وهي الإيمان بأن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق كم قال {إن ذلك في كتاب} قال، {ما أصاب من مصيبةٍ في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير} [الحديد: 22]
3- المشيئة وهي أنه لا يقع شيء في الكون إلا بمشيئته تعالى.

4- الخلق: أن كل ما سوى الخالق فهو مخلوق، خلقه الله تعالى لا خالق غيره ويدخل بذلك أفعال العباد.

وقد ضل في هذا الباب طائفتان: القدرية والجبرية.

والقدرية نوعان: الغلاة وإمامهم معبد الجهني، وهؤلاء أنكروا مرتبة العلم وقالوا: لا قَدَر والأمر أُنف؛ أي: مستأنف، فزعموا أن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، وقد كفرهم كثير من السلف وقال الشافعي وغيرة: ناظروهم بالعلم فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروه كفروا، ((يعني يقال لهم: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم؟ فإن منعوا، وافقوا أهل السُّنة، وإن أجازوا لزمهم نسبة الجهل إلى الله تعالى، تعالى الله علواً كبيراً)) وقد انقرضت هذه الطائفة.

والطائفة الثانية: أثبتت العلم ونازعت في المشيئة والخلق، فزعمت أن العبد يخلق فعل نفسه من خير وشر، وأن أفعال العباد لا تدخل تحت المشيئة ولهذا سموا مجوس هذه الأمة لأنهم أثبتوا خالقين.
وهم ينفون خلق أفعال العباد – خيرها وشرها- خلافاً لمن نسب إليهم أنهم ينفون أفعال الشر فقط؛ كالخطابي والنووي وابن حجر رحمهم الله.

وأما الجبرية: فقالوا إن العبد مجبور على فعله، فالله هو الفاعل لفعل العبد كما أنه الخالق له، وإنما تنسب الأفعال إلى المخلوقين مجازاً.

المراجع:

شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد – د. محمد بن محمود آل خضير

التمهيد لابن عبد البر (7 / 145)

العقود الذهبية على مقاصد العقيدة الواسطية – د. سلطان العميري

رسائل في العقيدة – د. محمد بن إبراهيم أحمد

القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى – فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين